



مركز بروكنجز الدوحة BROOKINGS DOHA CENTER

موجز السياسة

تعزيز الاقتصاد القائم
على المعرفة في قطر

ايلول 2011

زميلة بنجلاوالا

تعزير الاقتصاد القائم على المعرفة في قطر

لقد مر التطور الاقتصادي في سنغافورة بأربع مراحل أولها المرحلة الصناعية (من عام 1965 إلى منتصف السبعينات من القرن الماضي)، وتميّزت بالاعتماد الكبير على نقل التكنولوجيا من الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات. استمرت المرحلة الثانية من منتصف السبعينات إلى أواخر الثمانينات، وخلالها تم تطوير التكنولوجيا المحلية من خلال التعلم من البرامج المتعددة الجنسيات وإقامة مجمع سنغافورة للعلوم من أجل إحراز التقدم التكنولوجي وزيادة الدعم للصناعات المحلية. أما المرحلة التالية فتتمثل في التوسع في البحث والتطوير منذ أواخر الثمانينات إلى أواخر التسعينات من خلال الزيادة السريعة في هذه الأنشطة من قبل العمال الوافدين، وعن طريق إنشاء مؤسسات محلية لدعم الابتكار، مثل وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات والعلوم والمجلس الوطني للتكنولوجيا التان تقدمان الدعم المؤسسي للبحوث والتنمية، وكذلك للمشاريع التجارية. أخيراً، شهدت المرحلة الرابعة، من التسعينات فصاعداً، تحولاً نحو تنظيم مشاريع التكنولوجيا، وتميّزت بالتركيز ليس على الابتكار المحلي فحسب، ولكن بشكل أكثر تحديداً على دعم الشركات المبتدئة في التكنولوجيا العالمية، والتحرّك نحو الصناعات القائمة على التكنولوجيا.⁶

في حين أن تطوير نظام الابتكار الوطني في سنغافورة قد حدث على مدى عدة عقود، لكنه قد أحرز في قطر تقدماً كبيراً في غضون السنوات العشر الماضية. ومع ذلك، ثمة أوجه تشابه بين الدولتين. فقد استثمرت قطر أيضاً في إقامة المؤسسات الرئيسية، مثل جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وواحة العلوم والتكنولوجيا في قطر. فهذه المؤسسات، والتي تضاهي مجتمعات العلوم والمجلس الوطني للعلوم والتكنولوجيا في سنغافورة، تعمل بهدف دعم الصناعات المحلية مع توفير دعم البنية التحتية والحوافز المالية في الوقت ذاته، وكذلك تسهيل نقل المعرفة بين مؤسسات البحث والتطوير والشركات المحلية. ونظراً لأن الإصلاحات في سنغافورة قد نُفذت على مدى عقود، كانت البلاد قادرة على تعلم الدروس القيمة من خلال التجربة والخطأ، كما تبني الأفراد والشركات ثقافة الابتكار بمرور الوقت. ومع تطور نظام الابتكار الوطني، تعلمت الشركات والمؤسسات كيفية الاستفادة من دعم مبادرات السياسة العامة. ومع ذلك، فلأن قطر تقوم بإنشاء مؤسسات مماثلة بمعدل متسارع، فقد تحتاج إلى بذل المزيد لضمان قدرة سكانها وقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات العامة فيها على الوصول إلى الدعم التي تقدمها المؤسسات الجديدة والاستفادة منه.

بناء قطاع الأعمال في قطر

في رؤيتها الوطنية لعام 2030، حددت الحكومة القطرية الأهداف الاستراتيجية الرئيسية، بما في ذلك إنشاء اقتصاد متنوع يشارك فيه القطاع الخاص، وتؤدي فيه الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص دوراً محورياً في زيادة الابتكار وتنظيم المشاريع في هذا البلد.⁷ ويُعد الترويج للأفكار التجارية المبتكرة من خلال توفير الوصول إلى التطوير، والتدريب، والتمويل أمراً حيوياً لنمو قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في أي اقتصاد. بيد أن لذلك أهمية خاصة في قطر، لا سيما مع استمرار مواجهة الشركات لعقبات عند دخول السوق. تحتل قطر حالياً المرتبة الـ 50 من أصل 183 بلداً من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية، وذلك وفقاً لتقرير ممارسة الأعمال التجارية الصادر عن البنك الدولي لعام 2011، بعدما كانت تحتل المرتبة التاسعة الثلاثين في عام 2010.⁸ لكن ما يدعو للقلق أن أبحاث

تُعد المعرفة التي يتم تطبيقها في مجال تنظيم المشاريع والأبحاث وتصميم المنتجات أحد المصادر الرئيسية للنمو المستدام في الاقتصاد العالمي.¹ ويُعد النهوض بالاقتصاد القائم على المعرفة² سمة أساسية من سمات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. ومع تزايد الاستثمار في الأصول "غير المادية"، مثل البحث والتطوير وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بات الابتكار أكثر أهمية كمحرك للنمو من أي وقت مضى.³ سوف تستكشف هذه الدراسة ما إذا كانت قطر – وهي دولة تعتمد اعتماداً كبيراً على عائدات النفط والغاز – يمكنها الابتكار والتنويع، والوصول في النهاية إلى هدفها المتمثل في خلق اقتصاد قائم على المعرفة.

الخلفية

شهدت قطر نمواً اقتصادياً ملحوظاً في العقود الأخيرة، وهي تُعد حالياً أغنى دولة في العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتتوقع نمواً طويلاً الأجل متوسطه 9 في المائة بعد عام 2014.⁴ وقد استثمرت الحكومة استثماراً كبيراً في اتخاذ تدابير رامية إلى تحسين حياة مواطنيها وإثرائها.

تتمتع قطر بقاعدة قطاع عام قوية وطموحات لتحقيق النمو والتنويع الاقتصادي، لذا فهي في وضع جيد للتحرك نحو اقتصاد قائم على المعرفة، إلا أنها من المرجح أن تحتاج إلى تطبيق سياسات وبرامج إضافية للوصول إلى هذه الغاية. فمع تزايد مستويات التعليم والمهارة لدى الشباب القطري، باتت الصناعات القائمة على المعرفة بحاجة إلى تطوير. ومع تطور سوق العمل واحتياجه إلى مزيد من العمال الذين يمتلكون درجة عالية من المهارة. يجب على نظام التعليم أن يكون قادراً على تلبية هذه المطالب، من حيث نوع وجودة التعليم المقدم. وعلاوة على ذلك، فالقطاع الخاص في قطر بحاجة إلى النمو بغية توفير المزيد من الفرص لتعزيز روح المبادرة والابتكار، وكذلك لضمان توسيع المشاريع.⁵

خلق نظام إيكولوجي قائم على الابتكار

على الرغم من عدم وجود تعريف موحد لـ "النظام الإيكولوجي القائم على الابتكار"، إلا أن معظم أوصافه تعكس تدفق التكنولوجيا والمعلومات بين الأفراد والمؤسسات والجامعات والمؤسسات الحكومية. ولعل إنشاء مثل هذا النظام الإيكولوجي يتطلب اتخاذ تدابير من شأنها تحسين الأداء في مجال البحث والتطوير، والتعليم، ونشاط المشاريع الخاصة وتدفعات المعلومات، والتي، إن اجتمعت، تسمح بترجمة اية فكرة إلى مشروع فعلي. تُعد سنغافورة مثلاً على التوسع الناجح الذي تقوده الحكومة في تنظيم المشاريع. فقد ركزت الاستراتيجيات الحكومية على مدى العقود القليلة الماضية على خلق نظام الابتكار الوطني لدفع عجلة النمو الاقتصادي في المستقبل. وقد أكدت هذه السياسات على أهمية تطوير البنية التحتية ورأس المال البشري في البلاد من خلال استقطاب الخبرات الدولية لدعم الابتكار المحلي.

زميلة بنجلالوا هي زميلة زائرة في مركز بروكنجز الدوحة. تركز بحوثها على السياسات الاقتصادية وسوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي وعلاقتها بالعمالة في القطاع العام والخاص.

بمثل إنشاء مؤسسات مثل جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وصلتنا وواحة العلوم والتكنولوجيا تقدماً نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، وبلا شك يساعد في تفسير التحرك التصاعدي السريع لقطر على مؤشر التنافسية العالمية، وهو المقياس الرائد في قياس النمو الاقتصادي المستدام.¹³ خلال الفترة 2011-2010، احتلت قطر المرتبة السابعة عشر على مؤشر التنافسية العالمية، مقارنة بالمرتبة الثانية والعشرين في الفترة 2010-2009. وتحتل قطر الآن مرتبة أقل بقليل من الصين وفرنسا وأستراليا. وقد حافظت سنغافورة على ترتيبها في المرتبة الثالثة في السنوات القليلة الماضية.¹⁴

في حين يبدو أن قطر تحقق تقدماً، فمن الصعب رصد وتنفيذ عملية خلق اقتصاد معرفة ناجح، نظراً بأن الابتكار يندمج في شبكة الأسواق العالمية. ويتعين على الدول، لا سيما الصغيرة منها مثل قطر، الانتباه للتنوع في ساحة الابتكار الدولية، ولا سيما المعارف الناشئة من الأسواق الرائدة في جميع أنحاء العالم، والقيام بالمشاريع، وعمليات الشراء الأجنبية، وسياسات رأس المال البشري، والتي تربط المعرفة بالاحتياجات المحلية.

التعليم من أجل الاقتصاد القائم على المعرفة

يمكن أن يساهم إدخال إصلاحات لتعزيز روح المبادرة والابتكار والكفاءة الإدارية مباشرة في دعم إنشاء الأعمال التجارية. ومع ذلك، كما يتضح من تجربة سنغافورة، فإن مؤسسات البحث والتطوير بحاجة إلى التوسع محلياً مع اجتذاب مؤسسات البحث والتطوير الدولية والاستفادة منها في ذات الوقت. ويبدو أن قطر قد تعلمت هذه الدروس عن ظهر القلب.

إن زيادة أعداد الشباب في قطر – كما هو الحال في بقية دول الشرق الأوسط – سوف تفرض مزيداً من المطالب على نظم التعليم وسوق العمل. في تقرير التنمية البشرية العربية، تشير التقديرات أن الدول العربية سوف تحتاج إلى خلق 51 مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2020 لتوظيف الأعداد المتزايدة من الشباب أصبح لدى قطر أدنى معدل للبطالة في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 0.5 في المئة¹⁵ وذلك يتطلب ليس فقط توسيعاً لخيارات التعليم على مستوى الجامعات و لكن أيضاً في التعليم الابتدائي والثانوي.

سرعان ما تحول التعليم في قطر من خلال إنشاء الدورات والجامعات. إنشاء مؤسسة قطر في عام 1995، والمدينة التعليمية في عام 2002 – التي تضم عدة فروع من جامعات أميركية بارزة – إنما يدل على التزام البلاد بزيادة مستويات رأس المال البشري من خلال التعليم والبحث العلمي.¹⁶ ومع ذلك، فعلى الرغم من التوسع في التعليم العالي، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وهذه تصنيفات بيزا لمنظمة التعاون والتنمية، والتي تُعد المقياس المعترف به عالمياً لأداء التعليم في البلدان، تصنف البلدان من حيث مستوى الطلاب في القراءة والرياضيات والعلوم. في حين أن متوسط تقييم منظمة التعاون الاقتصادي لأي بلد هو 493 نقطة في جميع المجالات الثلاثة، تحتل قطر المركز الخامس من القاع بمتوسط 372، أدنى من ألبانيا وكازاخستان.¹⁷

إن تسليم التعليم ذات الصلة بالسوق بشكل تحدياً يتجلى في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، حيث يوجد تناقض بين التعليم المتاح والمهارات اللازمة في سوق العمل.¹⁸ ولا يزال الطلاب إلى حد كبير يتعلمون من دون فهم، بدلاً من أن يتم تشجيعهم على التفكير بشكل خلاق في بيئة تعليمية أكثر مرونة.¹⁹ تعتبر العلوم والتكنولوجيا المكونات الرئيسية لإقتصاد مبني على المعرفة. حيث تساعد هذه المواد في تعليم مهارات حل المشاكل المعرفية والمهارات

البنك الدولي قد أظهرت أن الإقراض المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يمثل سوى 0.5 في المائة من إجمالي القروض المقدمة في قطر، ما يجعل من المستحيل تقريباً على القطاع أن ينمو ويزدهر.⁹ لا يتعدى متوسط حصة القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي 2 في المائة، في حين بلغت هذه النسبة في غير منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط 13 في المائة. ولعل هذا المستوى المنخفض جداً من الإقراض المصرفي يوحي بأن هناك حاجة لإجراء تغييرات كبيرة في البنية التحتية المالية في قطر. من الأمثلة على هذه التغييرات التدخل المباشر لدعم سياسة الإقراض، وتحسين الشفافية، وزيادة المنافسة بين المصارف، وتحسين نظام الضمانات. ومثل هذه التغييرات من شأنها منح الأفراد والشركات إمكانية الحصول على الدعم المالي، والذي يمكن أن يساعدهم في تحويل أفكارهم الإبداعية إلى مشاريع تجارية قابلة للحياة.¹⁰

في عام 2008، أنشأ جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهو مؤسسة رئيسية داخل وزارة الأعمال والتجارة تم إنشاؤها بهدف تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة. يتمثل الهدف من جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لإكسابها القدرة على المنافسة والإنتاجية من خلال ثلاثة برامج رئيسية هي:

1. تقديم الحوافز المالية والدعم، بما في ذلك التدريب ودعم التطوير لأصحاب المشاريع وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموجودة في كيفية ممارسة الأعمال التجارية؛
2. مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على المنتجات المالية، مثل التمويل، والمنح، وضمان القروض؛
3. تقديم خدمات الدعم المتخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتطوير الشبكات والاتحادات الصناعية، وتبني مشاريع جديدة لمساعدتها في البدء ثم "الانفصال" لتصبح أعمالاً تجارية قادرة على البقاء.

وقد خصص جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة 549 مليون دولاراً للمساعدة في تهيئة بيئة من أصحاب المشاريع الذين يتسمون بالتنوع والحيوية من أجل نمو مستقبلي واسع النطاق ومستدام.

في معظم الاقتصادات، لا يأتي تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحكومة وحدها، ولكن من القطاع الخاص أو منظمات القطاع العام والخاص في شكل صناديق الأسهم ورأس المال الاستثماري. أما في قطر، فينبغي القيام بالمزيد لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم خيارات التمويل للشركات. نيوزيلندا تواجه عقبة مماثلة. وفي محاولة منها لتعزيز القطاع الخاص، أنشأت الحكومة النيوزيلندية صندوق نيوزيلندا للاستثمار، وهو صندوق أسهم خاصة توفر رأس المال المغامر والتمويل الأولي للشركات المحلية.¹¹ ويمكن تطبيق مثل هذه المبادرة – والتي تساعد في حفز توسيع نطاق القطاع الخاص من خلال التمويل العام – في سياق قطري.

صلتك هي مؤسسة أخرى تقدم الدعم المباشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطر، وقد تم إنشاؤها بهدف توسيع فرص العمل والعمالة للشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أجرت صلتك دراسة حديثة أظهرت أن 24 في المائة من الشباب القطريين كانوا يخططون لبدء نشاط تجاري خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، ورغم ذلك فأقل من النصف (49%) كانوا يعتقدون بأنه سيكون من السهل الحصول على قرض للقيام بذلك، في حين اعتقد 36% فقط أن الحكومة قد عمدت إلى تيسير أوراق العمل المطلوبة والتصاريح للأنشطة التجارية المحتملة.¹²

والتكنولوجيا في قطر، يمكن دمج التعليم والابتكار وتنفيذهما بنجاح. في الواقع، يتمثل أحد أهداف جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى الجامعات لزيادة الوعي بخدمات دعم الأعمال التجارية التي يقدمونها. ولأن الابتكار يتطلب المجازفة، فمن المهم التعرف على العقبات المحتملة التي توجد في قطر، ذلك أن العديد من المواطنين يفضلون قدرًا أكبر من الأمن، واستحقاقات مالية واضحة، والاستقرار التي توفره لهم العمالة في القطاع العام.

من ثم، فبدلاً من السماح لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحيوي بالخروج بصورة طبيعية، تحتاج الحكومة أن تنشر "شبكة أمان" في بعض الحالات، أن تطلب الخدمات التجارية، لتشجيع القطريين على مقاومة جاذبية القطاع العام. حدث مثال واحد على هذه الجهود التي ترعاها الحكومة في مجال الابتكار عندما لجأت الحكومة إلى جامعة فيرجينيا كومونولث لتصميم الزبي الرسمي للجيش القطري. في حين كان تمويل المشروع من القطاع العام، عهدت جامعة فيرجينيا كومونولث إلى تكليف الطلاب لتصميم المنتجات وتسليم النواتج، كما لو كانوا في نشاط تجاري تشغيلي بالكامل. يدل مثل هذا النشاط على أن المشتريات الحكومية يمكن أن تنتج منتجات مبتكرة وتدعم النمو في الاقتصاد القائم على المعرفة في حين تستوعب أيضاً مخاطر المشاريع في الوقت ذاته.²⁵

المضي قدماً: دعم نمو الاقتصاد

يُعد كأس العالم 2022 في قطر والـ 65 مليار دولار المخصصة لتطوير البنية التحتية فرصة ممتازة للحكومة لدعم الابتكار المحلي وقطاع الأعمال.²⁶ في حين أن الجامعات لا تتوافر لها بسهولة القدرة على تنفيذ مشاريع واسعة النطاق، فإنها يمكنها تعزيز سلوك المخاطرة وتحفيز الطلاب لخلق فرص تجارية يمكن أن تنبثق بعد التخرج. يقول واحد من كبار الخبراء في واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر: "علينا ضمان أن يشعر الشعب القطري بأنهم لن يخسروا شيئاً من جراء الخوض في مشاريع جديدة أو تطوير أفكار مبتكرة. علينا حثهم على اتخاذ المخاطر بناءً على المكافآت المحتملة التي يمكن الحصول عليها وأن نفهم أن هناك قيمة من خلال تعلم الدروس حتى وإن لم تكن المشاريع ناجحة دائماً".²⁷

نظراً لأن المشاريع مثل بطولة كأس العالم في 2022 سوف تتطلب تطورات اقتصادية واسعة النطاق في البلد، يجب ألا يقع عبء دعم وتعزير الاقتصاد القائم على المعرفة واقفاً على كاهل المؤسسات العامة وحدها. بل إن القطاع الخاص والمنظمات الدولية لها أيضاً دور هام في تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة في دولة قطر. ففي معظم الاقتصادات المتقدمة، يضمن القطاع الخاص، من خلال الاتحادات التجارية وجماعات الضغط، أن يتم إبلاغ الحكومة وصانعي السياسات بظروف السوق التي تعوق إقامة المشاريع والنمو. أما في قطر، فعلى المؤسسات تسليط الضوء على هذه العقبات، ولا سيما الأعباء التنظيمية ومستوى الإقراض المصرفي للشركات، وتحديد مجالات أفضل الممارسات التي يمكن من خلالها التغلب على تلك العقبات.

حالياً، تعد غرفة تجارة وصناعة قطر المؤسسة الرئيسية الممثلة للقطاع الخاص في البلاد. تتألف عضويتها من مواطنين قطريين وشركات قطرية مملوكة للقطريين ومشاركة في أعمال تجارية أو صناعية أو زراعية في قطر.²⁸ يتمثل دور غرفة تجارة وصناعة قطر في تنظيم وتمثيل والدفاع عن مصالح أعضائها في القطاع الخاص للمساعدة في دعم وتطوير الاقتصاد القطري. اتخذت غرفة تجارة وصناعة قطر مؤخرًا تدبيراً استباقياً يضمن إنشاء لجنة للقطاع الخاص

التحليلية التي هي ضرورية لتلبية احتياجات الاقتصاد القطري.²⁰ علاوة على ذلك، من خلال تقديم مجموعة واسعة من الدورات، وخاصة تلك التي تعزز المهارات المهنية، يمكن للمدارس والجامعات تزويد الطلاب بمجموعة متنوعة من الوظائف الهامة لتنمية الاقتصاد القائم على المعرفة.

تُعد واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر أحد التطورات التعليمية والتقنية الجديدة في دولة قطر. وعلى غرار مجمع العلوم في سنغافورة، فإن واحة العلوم والتكنولوجيا هي مركز يهدف إلى جذب رجال الأعمال من المجتمع الدولي لتطوير وتسويق تكنولوجياتهم في قطر. إنها تعزز التعاون بين الجامعات والشركات من خلال توفير الدعم التكنولوجي والتجاري للشركات الصغيرة، فضلاً عن الشركات الكبيرة، مثل شركة اكسون موبيل وميكروسوفت وشل. كما توفر واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر الدعم المالي لابتكارات التكنولوجيا الجديدة من خلال برامج مثل "صندوق إثبات المفهوم". فهذا البرنامج يمنح الدعم لأصحاب المشاريع، والوصول إلى الشبكات، وجمعيات لرجال الأعمال لإقامة التكنولوجيات الجديدة.²¹

الدعم الذي يقدمه جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وواحة العلوم والتكنولوجيا والأعمال في تناول المواطنين والمقيمين على حد سواء. ولكي يكون الاقتصاد القائم على المعرفة مستداماً، يجب أن يتم نقل المعارف والمهارات بين الخبراء وأصحاب المشاريع الجديدة. تأمل قطر في أن يكون عدد أكبر من أصحاب المشاريع الجدد من مواطنيها، ولذلك طبقت سياسة "التقطير" لزيادة مستويات توظيف القطريين في جميع القطاعات. يُظهر تعداد عام 2010 في قطر أن 88 في المائة من المواطنين القطريين العاملين يعملون في القطاعين العام وشبه العام.²² إذن، لكي تكون سياسة التأميم فعالة، ثمة حاجة إلى زيادة مستويات المهارة لدى القطريين. لا توجد حالياً أية حوافز للمنظمات لتنفيذ هذه السياسة لنقل المعرفة للقطريين إذا لم يكن لديهم بالفعل المهارات المطلوبة. وفي دول خليجية أخرى مثل الكويت، والتي تواجه تحديات مماثلة، قامت وزارة التربية والتعليم بتنفيذ برنامج المقاصة للخبراء الدوليين لتفاسم خبراتهم مع الطلبة الكويتيين في الجامعات.²³ مثل هذه السياسات الرامية إلى توفير دعم الأعمال التجارية للقطريين والمقيمين، مع تعزيز التمثيل القطري أيضاً في اقتصاد البلاد، بحاجة إلى أن تكون متسقة على نحو أفضل.

إن خلق اقتصاد قائم على المعرفة يتطلب أيضاً أن يتم توفير درجات علمية تقنية متقدمة في مؤسسات التعليم العالي. فعندما يتم تشجيع المواطنين للدراسة في هذه المجالات، قد يتم رفع مستويات رأس المال البشري، ما يشجع المواطنين على العمل في اقتصاد متنوع بدلاً من الاقتصار على وظائف القطاع العام.

المدارس والجامعات لها دوراً واضحاً في المساعدة في خلق ثقافة الابتكار من خلال تزويد القطاع الخاص بالنشاط بالخبرة القيمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي تشجيع الابتكار وروح المبادرة، مع قيام المؤسسات العامة بتوفير الحماية الأولية في مرحلة البدء والبنية التحتية لاستيعاب المخاطر. ورغم ذلك، فحتى هذه الممارسة لها حدودها. كما عبر أحد المسؤولين الأكاديميين في جامعة فيرجينيا كومونولث موضحاً: "ليس لدينا حتى الآن نظام إيكولوجي للابتكار في قطر، لذلك لا يمكن أن نتوقع من طلابنا فعل كل شيء من بدء الأعمال التجارية حتى التنفيذ. يمكننا أن نساعد في احتضان مشاريع حقيقية وفي تطوير صناعة إبداعية داخل الجامعة ومن ثم تشجيع الطلاب والخريجين على متابعة ذلك من خلال نشاط تجاري قابل للاستمرار بعد تخرجهم".²⁴

من خلال المؤسسات العامة الفعالة، جنباً إلى جنب مع الخبرة من مقدمي الخدمات من جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وواحة العلوم

بالنظر إلى برنامج أبحاث ابتكارات الأعمال الصغيرة في الولايات المتحدة كنموذج، يجب على الحكومة القطرية المساعدة في إحداث الطلب على تحويل البحوث إلى أنشطة تجارية قادرة على البقاء من خلال مبادرات الشراء العامة. يخصص برنامج أبحاث الأعمال الصغيرة والابتكار 2.5 في المائة من إجمالي ميزانيات البحوث لجميع الوكالات الاتحادية التي تخصص ميزانيات للبحث أكثر من 100 مليون دولار للحصول على عقود أو منح للأنشطة التجارية الصغيرة. يمكن للحكومة القطرية تحديد هدفاً مماثلاً من الأموال من ميزانيات البحوث ليتم تخصيصها للمنح المقدمة للأنشطة التجارية الصغيرة.

وينبغي منح جوائز للمشاريع التجارية والابتكارات. توفر مسابقة خطة العمل الوطنية "الفكرة" هو مثل لنموذج تحفيز الأفكار الريادية. فالمسابقة تسمح لطلاب البكالوريوس والدراسات العليا، فضلاً عن المهنيين، بتقديم خطط العمل لمجموعة من مؤسسات التعليم العالي ومجموعات تطوير الأعمال الذين سيساعدون في تحويل أفضل الأفكار إلى مشاريع تجارية قابلة للتطبيق من خلال تقديم المشورة والتمويل.³⁵ وينبغي على المؤسسات العامة، مثل وزارة الأعمال والتجارة، وجهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ووزارة التعليم العالي، اتخاذ إجراءات مماثلة. من خلال القيام بذلك، سيتم تشجيع سلوك المخاطرة ومكافأة أصحاب المشاريع في مرحلة مبكرة من عملية الابتكار، ما يشجعهم على الاستمرار في اتخاذ المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فإن منح جوائز وطنية من شأنه أن يضيف إلى الأهمية المرتبطة بالابتكار وتطوير الأعمال، وبالتالي فإنه يضيف عليهما مزيداً من القبول الثقافي. وتُعد مسابقة خطة العمل الوطنية، التي بدأت في عام 2011، هي المسابقة الأولى من نوعها التي تسعى إلى مكافأة الأفكار المبتكرة، بدلاً من المنتجات النهائية فقط. وينبغي أن يُحتذى بمثل هذه المشاريع.

وينبغي لجهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تقديم حوافز مالية لصناديق الأسهم وكيانات رأس المال المغامر في قطر للاستثمار فيها، وتوفير الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. فإن ذلك سيزيد من إمكانية حصول الشركات الصغيرة والناشئة على التمويل، وذلك من خلال صناديق الأسهم الخاصة أو صناديق الأسهم المشتركة بين القطاعين العام والخاص، الأمر الذي يمكن أصحاب المشاريع من النهوض بمشاريعهم وأفكارهم.

توصيات للمدارس والجامعات القطرية:

يمكن للمدارس والجامعات في قطر المساعدة في تعزيز ثقافة تطوير الأعمال واتخاذ المخاطرة عن طريق ضمان تدريس هذه المهارات كجزء لا يتجزأ من التعليم الجامعي. هذا، بدوره، من شأنه تشجيع المزيد من الطلاب على الانخراط في مجال الأعمال والإسهام في نهاية المطاف في نقل المعرفة. ومن خلال إضافة تلك الفئات، أغلب الظن أن يكون لدينا جيل جديد من القطريين يدخولون القطاع الخاص، وبالتالي يساهمون في تنمية الاقتصاد القائم على المعرفة.

وينبغي للجامعات التوسع في دور الرعاية المتوفر حالياً لواحده العلوم والتكنولوجيا في قطر للابتكار التكنولوجي، والذي من خلاله يمكن للطلاب الحصول على الدعم من جهاز قطر للمشاريع

لضمان منح الشركات المحلية مشاريع حكومية لكأس العالم 2022 كما أنها أدت دوراً حاسماً في تقديم توصيات للدوائر الحكومية بشأن القوى العاملة والشؤون اللوجستية، مثل الجمارك والنقل، والتي تؤثر في البيئة التنظيمية للشركات.

رابطة رجال الأعمال القطريين هيئة أخرى من هيئات القطاع الخاص توفر لأعضائها خدمات الاستشارات والبحوث التجارية، بالإضافة إلى تنظيم منصات مناقشة من أجل حوار مشترك حول تطوير الأعمال.²⁹ هدف رابطة رجال الأعمال القطريين هو تمثيل مصالح رجال الأعمال على جميع المستويات الحكومية وذلك بهدف تشجيع الاستثمار المتنوع، وتنظيم المشاريع، وتطوير الشركات في قطر.³⁰ يبلغ مجموع أعضاء الرابطة 39 عضواً، وهي تتمتع ببعض النفوذ في قطر، إلا أنه يبقى أن نرى مدى قوة تأثيرها على قرارات الحكومة. توفر غرفة تجارة وصناعة قطر ورابطة رجال الأعمال القطريين حلقة وصل غاية في الأهمية بين الشركات والحكومة. ويمكن لمثل هذا الصلة المساعدة في ضمان إزالة العقبات التي تحول دون إنشاء مؤسسات جديدة.

يمكن للمنظمات الدولية المساعدة أيضاً في المساهمة في عملية التنوع الاقتصادي. أما البنك الدولي فيؤدي دوراً رائداً، من خلال برنامجه التعليمي لدعم الاقتصاد القائم على المعرفة، وفي دعم البلدان لأجل تطوير برامجها التعليمية على جميع المستويات، بغية المساعدة في إيجاد قوى عاملة متوافقة مع الاقتصاد القائم على المعرفة.³¹ بالإضافة إلى ذلك، ينظم البنك الدولي ورش عمل حول الاقتصاد القائم على المعرفة والتي تقدم الدعم والتوجيه للبلدان وتساعد في تقديم المشورة بشأن الإزدهار الاقتصادي. في واقع الأمر، أدت ورشة عمل واحدة من هذا النوع في الشرق الأوسط، والتي حضرها العديد من البلدان في المنطقة، بما فيها قطر، إلى اعتماد "إعلان تونس". توضح هذه الوثيقة بالتفصيل مدى أهمية خلق اقتصاد قائم على المعرفة في الشرق الأوسط، وتشكيل شبكات إقليمية للخبراء بهدف تبادل التجارب والخبرات.³²

إن زيادة روح المبادرة والابتكار لا تحقق المزيد من النمو الداخلي فحسب، بل تساعد أيضاً في بناء روابط اقتصادية أقوى بين البلدان. فهذه إدارة أوباما، على سبيل المثال، قد التزمت في يونيو 2009 بتأسيس "هيئة جديدة من رجال الأعمال المتطوعين لتكوين شراكة مع نظرائهم في الدول ذات الأغلبية المسلمة".³³ لقد استضاف الرئيس أوباما قمة حول ريادة الأعمال في محاولة لتوسيع العلاقات مع رواد الأعمال وكبار رجال الأعمال في المنطقة. يمكن أن تساعد مثل هذه الشراكات في خدمة مصالح المجتمعات والبلدان في جميع أنحاء العالم من خلال إطلاق العنان للنمو الاقتصادي المحلي والتنمية.³⁴

توصيات بشأن السياسة

من أجل نجاح الالتزام لتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة، يجب على الحكومة القطرية بناء قطاع خاص حيوي وفعال. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التأسيس على التطورات المستمرة في البنية التحتية وخلق نظام ابتكار إيكولوجي لتعزيز البحوث ودعم وتمويل المجازفة والمشاريع التجارية. ومع ذلك، ينبغي أيضاً مساعدة الحكومة القطرية من قبل القطاع الخاص والمنظمات الدولية.

ولتحقيق هذه الغاية، نوجه التوصيات الواردة في هذه الدراسة للحكومة القطرية، والقطاع الخاص القطري، والمنظمات الدولية.

توصيات للحكومة القطرية والمؤسسات العامة القطرية:

الاقتصاد القائم على المعرفة وإتاحتهم في قطر. هذا الدعم سوف يساعد قطر في إحراز المزيد من التقدم في اقتصادها القائم على المعرفة عبر زيادة مستويات مهارات القوى العاملة، وتوجيه الشركات المحلية، وضمان الحركة الايجابية نحو تحقيق نسبة القروض المصرفية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المستهدفة من قبل البنك الدولي والبالغة 21 في المائة.

الصغيرة والمتوسطة ومن مؤسسة صلتك، وكذلك من واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر. بهذه الطريقة، يمكن إقامة صلة أقوى بين التعليم وخلق فرص العمل. إن رعاية الأعمال في الجامعات سوف تساعد في دعم المخاطرة، وبالتالي في تقليل النفور من المخاطر. وسوف تساعد أيضاً في تعزيز بيئة تكون فيها الجامعات وكذلك الطلاب على استعداد لتبني طرق جديدة للتعلم من خلال الجمع بين البحوث والتعليم وإنشاء الأعمال. لذا، ينبغي للجامعات أن توفر الدعم المؤسسي والتمويل للشباب الذين لديهم أفكار تجارية قابلة للحياة من خلال استيعاب التكاليف بدء المشاريع والمخاطر، فضلاً عن توفير دعم البنية التحتية. بذلك، يمكن لمؤسسات التعليم العالي تمكين الطلاب من تصميم مشاريع حقيقية وتنفيذها داخل الجامعات في مراحلهم المبكرة.

- يحتاج نظام التعليم في قطر، من المرحلة الابتدائية إلى المستوى الجامعي، إلى دعم وتلبية احتياجات اقتصاده لضمان الاستقرار والنمو على المدى الطويل. ينبغي إجراء دراسة إصلاحية شاملة حول الطريقة التي يمكن بها للمدارس والجامعات في قطر تحقيق أهداف الحكومة لاقتصاد قائم على المعرفة، وذلك على النحو المبين في الاستراتيجية الوطنية للتنمية ورؤية قطر الوطنية لعام 2030. وينبغي التشديد على المقررات التي تؤكد على الحل المعرفي للمشكلات، والتفكير الإبداعي، والمهارات المهنية والتقنية.

توصيات للقطاع الخاص في قطر:

- يمكن للقطاع الخاص في قطر المساعدة في تنمية الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال تحسين فرص الحصول على التمويل. ينبغي لغرفة تجارة وصناعة قطر وكذلك رابطة رجال الأعمال القطريين العمل جنباً إلى جنب مع المؤسسات المالية في قطر بهدف زيادة معدل الإقراض المصرفي للشركات المحلية من نسبة الـ 0.5 في المائة الحالية في قطر إلى نسبة الـ 13 في المائة الحالية في دول غير دول مجلس التعاون الخليجي، والوصول إلى نسبة الـ 21 في المائة للبنك الدولي المستهدفة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- ينبغي لغرفة تجارة وصناعة قطر وكذلك رابطة رجال الأعمال القطريين، من خلال العمل بالتعاون مع جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيره من المنظمات التجارية المماثلة، وضع إطار تنظيمي جديد لزيادة الشفافية والقدرة على المنافسة المصرفية في الإقراض المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. بهذه الطريقة، يمكن رصد الإقراض المصرفي المدعوم وتقييمه بفعالية لضمان تسهيل إقامة مشاريع جديدة وإنماء المشاريع القائمة.

توصيات للمنظمات الدولية:

- ينبغي للبنك الدولي، مستوحياً من إعلان تونس، ومن خلال برنامجه التعليمي لدعم الاقتصاد القائم على المعرفة، تقديم الدعم المباشر والتوجيه والخبرة لدولة قطر من أجل تقديم المشورة بشأن تحسين نظام التعليم القطري. يمكن للبنك الدولي والمنظمات المماثلة الأخرى المساعدة أيضاً في ضمان التعريف بشبكات الابتكار وخبراء

- ¹ مجلس التخطيط في حكومة دولة قطر، مشروع اقتصاد المعرفة بدولة قطر، البنك الدولي، "تحويل قطر إلى اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة: تقييم الاقتصاد القائم على المعرفة في قطر" (21 مايو 2007)، <<http://siteresources.worldbank.org/KFDLP/Resources/QatarKnowledgeEconomyAssessment.pdf>>
- ² أحد التعريفات الجيدة للاقتصاد القائم على المعرفة هو: "يعتمد النجاح الاقتصادي بصورة متزايدة على الاستخدام الفعال للأصول غير الملموسة مثل المعارف والمهارات والطاقت الإبداعية باعتبارها مورداً رئيسياً للميزة التنافسية. يُستخدم المصطلح "الاقتصاد القائم على المعرفة" لوصف هذه البنية الاقتصادية الناشئة". مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة، 2005.
- ³ كريس فوس و ليو نيكي زوميرديجك، "الابتكار في مجال الخدمات التجريبية"، ورقة أبحاث متتوعة رقم 9 صادرة عن وزارة التجارة والصناعة (يونيو 2007).
- ⁴ "تحويل قطر إلى اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة: تقييم الاقتصاد القائم على المعرفة في قطر".
- ⁵ مؤسسة قطر، نتائج ورشة العمل (يونيو 2010).
- ⁶ تريفر مونرو، "أنظمة الابتكار الوطنية في سنغافورة وماليزيا" (4 يوليو 2006)، <<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/APCITY/UNPAN027022.pdf>>
- ⁷ الأمانة العامة للتخطيط التنموي، رؤية قطر الوطنية 2030 (2008)، <http://www.gsdp.gov.qa/portal/page/portal/GSDP_Vision_Root/GSDP_EN/What%20Do%20We%20Do/QNV_2030>
- ⁸ مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، ممارسة الأعمال التجارية 2011: إحداهن فرقت من أجل رواد الأعمال (4 نوفمبر 2010)، <<http://www.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2011/>>
- ⁹ "صحة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطر"، مجلة Focus 2010.
- ¹⁰ اتحاد المصارف العربية والبنك الدولي، "حالة الإقراض المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نتائج المسح المشترك للاتحاد المصارف العربية والبنك الدولي" (يناير 2011)، <<http://siteresources.worldbank.org/>>
- ¹¹ <<http://www.nzvif.com/index.html>>، <<http://www.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2011/>>
- ¹² صلتك غالوب، "مؤشر صلتك: آراء الشباب العرب" (2010)، <<http://www.gallup.com/poll/120758/silatech-index-voices-young-arabs.aspx>>
- ¹³ يُقيم مؤشر التنافسية العالمية مدى كفاءة أي بلد في استخدام الموارد وقياس أداء المؤسسات والسياسات التي تحدد النمو الحالي والمستقبلي.
- ¹⁴ كلاوس شواب، "تقرير التنافسية العالمية 2010-2011"، المنتدى الاقتصادي العالمي (2010)، <http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf>
- ¹⁵ بيزنس مونيتور إنترناشونال، "تقرير تكنولوجيا المعلومات في قطر" يوليو 2011، <<http://www.businessmonitor.com/it/qatar.html>>
- ¹⁶ توفر المدينة التعليمية للطلاب القطريين والدوليين إمكانية الوصول إلى التعليم الجامعي من ست جامعات أمريكية وجامعة واحدة كندية (جامعة فرجينيا كومولث، كلية طب وايل كورنيل، جامعة كارنيجي ميلون، جامعة جورج تاون للخدمة الخارجية، تكساس أيه أند إم، جامعة نورث وسترن، وكلية الشمال الأطلسي).
- ¹⁷ قاعدة بيانات نتائج بيزا لعام 2009 الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية، "مقارنة أداء البلدان والاقتصادات"، (2009)، <<http://www.oecd.org/dataoecd/54/12/46643496.pdf>>
- ¹⁸ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2009: تحديات الأمن البشري في الدول العربية" (2009).
- ¹⁹ البنك الدولي، "لا أحد يسير على الطريق: الإصلاح التعليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، (2008) <http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/EDU_Flagship_Full_ENG.pdf>
- ²⁰ نفس المرجع السابق.
- ²¹ مقابلة مع أحد مسؤولي واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر، نوفمبر 2010.
- ²² جهاز الإحصاء، نتائج التعداد السكاني لعام 2010، المساكن والمنشآت (20 أكتوبر 2010)، <<http://www.qsa.gov.qa/QatarCensus/Pdf/Census%20Results%20Booklet.pdf>>
- ²³ مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، "الكويت والاقتصاد القائم على المعرفة" (2010)، دراسة غير منشورة.
- ²⁴ مقابلة مع أحد مسؤولي جامعة فرجينيا كومولث، أكتوبر 2010.
- ²⁵ نفس المرجع السابق.
- ²⁶ رؤية قطر الوطنية والأمانة العامة للتخطيط التنموي، استراتيجية التنمية الوطنية لقطر 2011-2016: نحو رؤية قطر الوطنية 2030 (مارس 2011)، <http://www2.gsdp.gov.qa/www1_docs/NDS_EN.pdf>
- ²⁷ مقابلة مع أحد مسؤولي واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر، نوفمبر 2010.
- ²⁸ قامت الحكومة بتعيين مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر من قبل الحكومة إلى حين إجراء انتخاباتها لأول مرة في عام 1998. الشيخ خليفة بن جاسم بن محمد آل ثاني هو حالياً رئيس الهيئة. للحصول على قائمة كاملة بالأعضاء، الرجاء الاطلاع على الرابط التالي <http://www.qatarchamber.com/member_en.aspx>
- ²⁹ رابطة رجال الأعمال القطريين، "حول رابطة رجال الأعمال القطريين"، <<http://www.qataribusinessmen.org/Support/aboutqba.htm>>

³⁰ رابطة رجال الأعمال القطريين تضم في عضويتها رجال أعمال قطريين ومراكز أبحاث. تخضع رابطة رجال الأعمال القطريين لأعضاء مجلس إدارتها المنتخب والذي يضع السياسات نيابة عن أعضائها. للحصول على قائمة كاملة بالأعضاء، الرجاء الاطلاع على موقع رابطة رجال الأعمال القطريين على الرابط التالي <<http://www.qataribusinessmen.org/Support/MEMBER.htm>>

³¹ الدولي، التعليم من أجل اقتصاد قائم على المعرفة" (2009)، <<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTEDUCATION/0,,contentMDK:20161496~menuPK:540092~pagePK:148956~piPK:216618~theSitePK:282386,00.html>>

³² معهد البنك الدولي واقفاً عملياً، "بناء اقتصاديات المعرفة في القرن 21 من أجل تحقيق النمو الوظيفي والقدرة التنافسية في منطقة الشرق الأوسط"، <<http://wbi.worldbank.org/wbi/stories/building-21st-century-knowledge-economies-job-growth-and-competitiveness-middle-east-%E2%80%93-high-3>>

³³ لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، "تشيرمان كيري يقدم تشريعاً لإنشاء برنامج التبادل المهني مع الدول ذات أغلبية المسلمة" (3 أغسطس 2010)، <<http://foreign.senate.gov/press/chair/release/?id=061a5dd8-913d-49ad-b497-60aaa2304be6>>

³⁴ مكتب البيت الأبيض للسكرتير الإعلامي، "مؤتمر صحفي في القمة الرئاسية لرواد الأعمال لكبار المسؤولين في الإدارة"، (23 أبريل 2010)، <<http://www.whitehouse.gov/the-press-office/press-briefing-presidential-summit-entrepreneurship-senior-administration-officials>>

³⁵ "جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لإجراء مسابقة "الفكرة"، "شبه الجزيرة" (7 مارس 2011)، <<http://www.thepeninsulaqatar.com/qatar/144925-enterprise-qatar-to-conduct-al-fikra-contest.html>>

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث السياسية المستقلة المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية التي تواجه الدول والمجتمعات ذات الأثرية المسلمة، بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأميركية. تأسس مركز بروكنجز الدوحة بفضل رؤية ودعم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وهو يعكس إلتزام مؤسسة بروكنجز بأن تتحول إلى مركز أبحاث عالمي.

يتلقى المركز النصح والإرشاد في ما يتعلق بالأبحاث والبرامج من مجلس المستشارين الدولي برئاسة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني والرئيس المشارك ستروب تالبوت، رئيس مؤسسة بروكنجز. أما سلمان شيخ، وهو خبير في عملية السلام في الشرق الأوسط و جهود بناء الدولة و الحوار في المنطقة، فهو مدير مركز بروكنجز الدوحة.

ولتحقيق رسالته، يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصيات بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حدّ سواء، في قضايا السياسات العامة الهامة المتعلقة بالمجالات الخورية الثلاث التالية: 1- قضايا الحكم كتحليل الدساتير وقوانين الإعلام والمجتمع؛ 2- قضايا التنمية البشرية والاقتصادية كتحليل السياسات في مجال التربية والصحة والبيئة والأعمال والطاقة و الاقتصاد؛ 3- قضايا الشؤون الدولية كتحليل أطر الأمن والصراعات السياسية والعسكرية وقضايا معاصرة أخرى.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث مؤسسة بروكنجز في المنطقة، و هو منفتح على وجهات النظر كافة. وتشمل أجندة المركز جهوداً أساسية مترابطة تضم الدعوة إلى عقد حوارات حول السياسات العامة مع قادة سياسيين ورجال أعمال وقادة فكر من المنطقة ومن الولايات المتحدة الأميركية؛ استضافة باحثين زائرين يشغرون مراكز مرموقة في المجتمعات الأكاديمية والسياسات العامة لكتابة الأبحاث التحليلية؛ ودعوة وسائل الإعلام لنشر تحاليل بروكنجز. و يساهم مركز بروكنجز الدوحة، بالتعاون مع وزارة الخارجية القطرية ومشروع مركز سابان في بروكنجز حول العلاقات الأميركية بالعالم الإسلامي، في تصميم و تنظيم منتدى أميركا والعالم الإسلامي السنوي، الذي يجمع قادة بارزين في مجالات السياسة والأعمال والإعلام والعالم الأكاديمي والمجتمع المدني، لإجراء الحوار والنقاش الضروريين. وفي تحقيق رسالته، يحافظ مركز بروكنجز الدوحة على قيم مؤسسة بروكنجز الأساسية، ألا وهي النوعية والاستقلالية والتأثير.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2011

تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة في قطر
موجز السياسة، زميلة بنجلاوالا

إدارة الإصلاح؟ المملكة العربية السعودية ومعضلة الملك
موجز السياسة، لي نولان

العنف السياسي في شمال أفريقيا: مصاعب التحرر غير المكتمل
دراسة تحليلية، أنور بوخرص

2010

رد فعل الإسلاميين تجاه القمع: هل ستلجأ الجماعات الإسلامية السائدة إلى التطرف؟
موجز السياسة، شادي حميد

تنشيط السلام: دور خطوط أنابيب الغاز و البترول في التعاون الإقليمي
دراسة تحليلية، سليم علي

2009

مواجهة نمو الشبكات الارهابية في المغرب العربي: تحويل التهديدات إلى فرص
موجز السياسة، أنور بوخرص

فرصة عصر أوباما: هل يمكن للمجتمع المدني المساعدة في ردم الهوة بين أميركا و العالم الإسلامي؟
دراسة تحليلية، هادي عمرو

المدارس الدينية الباكستانية: الحاجة إلى الإصلاح الداخلي و دور المساعدات الدولية
موجز السياسة، سليم علي